



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٩ / ٣ / ٢٠١٠ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فزوق محمد السامى و جعفر ناصر حسين و اكرم طه محمد و اكرم احمد باهان و محمد صائب التاشيبي و عبود صالح التميمي و ميخائيل شمشون شن كوركيس و صحنون ابو اتمن المائونين بالقضاء باسم الشعب واصدرت قرارها الاتي :

الطلب

ورد الى المحكمة الاتحادية العليا كتاب (المفوضية العليا المستقلة للانتخابات) (مجلس المفوضين) بعدد (خ/١٠/٢٨٨) والمؤرخ ٢٨/٣/٢٠١٠ والمتضمن بيان الرأي حول ما ورد فيه وتضمن ما يلي :

١. اشارت المادة (الاولى) من قانون تعديل قانون الانتخابات رقم (١٦ لسنة ٢٠٠٥) على ان مجلس النواب يتألف من عدد من المقاعد بنسبة مقعد واحد لكل مائة الف نسمة على ان تكون المقاعد التعويضية من ضمنها . وبدلالة الفقرة (ثانيا) من المذكرة التفسيرية رقم (٢٤١ لسنة ٢٠٠٩) فبان عدد هذه المقاعد التعويضية هو (٧) مقاعد .

٢. نصت المادة (١٨) من قانون الانتخابات رقم (١٦ لسنة ٢٠٠٥) على انه (تقدم الكيانات السياسية قوائم بمرشحيها لتشكل المقاعد التعويضية)



وحيث ان هذه المادة كانت منسجمة مع النظام القائمة المغلقة
الذي اعتمد عليه قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٥ وبما ان هذا النظام قد
تغير الى نظام القائمة المفتوحة المعتمد بموجب قانون
تعديل قانون الانتخابات لسنة (٢٠٠٩) فقد ارتأت المفوضية
بموجب نظام توزيع المقاعد رقم (٢١ لسنة ٢٠١٠)
بأن يتم توزيع هذه المقاعد بشكل يتلائم ونظام القائمة المفتوحة
وحسب المعادلة الآتية :

أ - يقسم مجموع الأصوات التي حصل عليها المرشح
غير الفائز بمقعد على مجموع الاصوات الصحيحة لجميع
الكيانات في الدائرة الانتخابية .

ب - يفتح المقعد التعويضي للمرشح الحاصل على أكبر نسبة
من بين المرشحين وفق الفقرة (١) اعلاه في جميع
الدوائر الانتخابية .

٣. لما تقدم اعلاه يرجى بيان الرأي بشأن الآلية القانونية لتحديد
المرشحين الذين سيشتقون المقاعد التعويضية لانتخابات مجلس
القواب (٢٠١٠) .

وضع الطلب اعلاه موضع التطبيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا
في جلساتها المتعددة بتاريخ (٢٩/٣/٢٠١٠) وتوصلت المحكمة الى
الرأي الآتي :



الترأي

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا في جلستها المنعقدة بتاريخ (٢٩/٣/٢٠١٠) وجد ان الطلب السوارد من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات (مجلس المفوضين) بموجب كتابها اعلاه قد تضمن طلب بيان الآلية القانونية لتعديد المرشحين الذين سيشقون المقاعد النيابية للانتخابات مجلس النواب لسنة (٢٠١٠) .

وتجد المحكمة الاتحادية العليا ان هذا الطلب يدخل في صميم مهام المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ويكون قرارها في هذا الشأن خاضعاً لتطعن أمام هيئة القضائية المختصة لذا فإن طلبها يخرج من اختصاص المحكمة الاتحادية العليا المنصوص عليه في المادة (٩٣) من دستور جمهورية العراق والمادة (٤) من قانون المحكمة الاتحادية العليا المرقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ . لذا قررت المحكمة رد الطلب من جهة عدم الاختصاص وصدت القرار بالانطلاق في ٢٩/٣/٢٠١٠ .


الرئيس
مهدت محمود


العضو
فاروق محمد السامى


العضو
جعفر ناصر حسين


العضو
كريم مظهر محمد


العضو
كريم احمد باهان


العضو
محمد Wasab التاشبندى


العضو
أيود صالح التميمي


العضو
ميخائيل شامون


العضو
حسين أبو الكهن